الجمهورية اليمنية
جامعة صنعاء
كلية التجارة والاقتصاد

الآثار الاقتصادية الكلية للجرائم المالية في اليمن

بحث مقدم للمشاركة في الملتقى الأول لمكافحة الجرائم المالية

إعداد

د. مشعل أحمد الريفي

25 October, 2023

المستخلص

يتناول البحث الآثار الاقتصادية الكلية للجرائم المالية في الجمهورية اليمنية من خلال دراسة آلية وكيفية تحقيق تلك الآثار ثم تحليل طبيعة تلك الآثار وتقييم حجمها. ويجيب البحث عن ثلاثة أسئلة رئيسية: كيف يمكن أن تؤثر الجرائم المالية على الاقتصاد اليمني؟ ما طبيعة وحجم أبرز الآثار الاقتصادية الكلية للجرائم المالية في اليمن؟ كيف يمكن أن نحد من نطاق الجرائم المالية والأنشطة غير المشروعة المرتبطة بها ونقلل من حجم الآثار الاقتصادية السلبية المترتبة عليها؟

ويعتمد البحث على استقراء ما هو متاح من بيانات حول الموضوع محلياً وعالمياً وتحليلها واستنباط أهم النتائج المتعلقة بتأثير الجرائم المالية على الاقتصاد اليمني.

وينقسم البحث إلى ثلاثة محاور:
الأول:- يوضح آلية تأثير الجرائم المالية على الاقتصاد الوطني
والثاني:- يستعرض أهم الآثار الاقتصادية للجرائم المالية ويتناولها بالتحليل والقياس
والثالث :-يتمثل في قائمة للبحث تتضمن خلاصة لأهم نتائجه والتوصيات المنبثقة عنها والكفيلة بالمساهمة في الحد من الجرائم المالية والأنشطة غير المشروعة المرتبطة بها والتقليل بالتالي من آثارها الاقتصادية السلبية

الكلمات المفتاحية:-
الجرائم المالية، آلية التأثير، الآثار الاقتصادية، الاقتصاد الخفي، الفرص الاقتصادية المضاعة، الاستقرار الاقتصادي

المحور الأول: آلية تأثير الجرائم المالية على الاقتصاد الوطني

يمكن لنا قبل استعراض وتناول أبرز الآثار الاقتصادية للجرائم المالية أن نضع تصوراً علمياً لآلية تأثير الجرائم المالية على الاقتصاد، بمعنى آخر علينا أن نوضح القنوات التي ينتقل من خلالها أثر الجرائم المالية إلى الاقتصاد. قد يكون من المستغرب أن نتحدث عن آلية التأثير وقنوات انتقال الأثر دون استعراض الآثار ابتداء، ولكن الأنسب منهجياً هو أن نتلمس مداخل تأثير الجرائم المالية على الاقتصاد، حيث سيساعدنا ذلك على حصر أبرز الآثار الاقتصادية وفهم كيفية تشكلها كنتيجة للجرائم المالية. وفي هذا السياق يمكن القول أن المداخل الرئيسية التي تنشأ من خلالها الآثار الاقتصادية السلبية للجرائم المالية وتعبر بالتالي إلى جسد الاقتصاد الوطني هي كالتالي:-

1. الجرائم المالية هي الضامن والمؤمن لاستمرار الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة ورواجاها:

فالجرائم المالية تساعد على استمرار وازدهار الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة والتي بدورها تحمل اضراراً وآثاراً سلبية على الاقتصاد الوطني حيث تضمن الجرائم المالية وعلى رأسها غسل الأموال تدفق عوائد الأنشطة غير المشروعة لمنتجي خدماتها وسلعها (لجانب العرض) وهو ما يحفزهم على الاستمرار في تلك الأنشطة بل وتوسعها سعياً وراء تحقيق المزيد من الأرباح والفوائض المالية والثروات. وتندرج الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة أي التي يجرمها القانون ضمن ما يصطلح على تسميته (Underground Economy) والذي يمكن تعريبه في مسمى (الاقتصاد الخفي)، وهو مصطلح أوسع من السوق السوداء التي تعني صفقات تبادل لسلع مشروعة بأسعار مخالفة للأسعار المحددة من قبل الدولة. فالاقتصاد الخفي يشمل إلى جانب السوق السوداء أنشطة وعمليات التهرب الضريبي ثم يتسع ليشمل كافة الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة التي لا تظهر في الحسابات القومية للدولة وعلى رأسها تقديرات الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك الكلي والصادرات والواردات والاستثمار الكلي والإنفاق الحكومي والإيرادات العامة للدولة.

ونظراً لعدم مشروعية تلك الأنشطة وارتفاع درجة المخاطرة المرتبطة بممارستها فإن جانب العرض أو بمعنى آخر سوق سلعها وخدماتها هي أسواق احتكارية يتواجد فيها قله من المزودين لها، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الخدمات والسلع المباعة لجانب الطلب ومن ثم تحقيق ارباحاً كبيرة وغير عادية، والتي بدورها تمكن المنتجين في تلك الأنشطة غير المشروعة من توسيع نشاطهم وإنتاجهم وبالتالي تزايد الآثار السلبية المترتبة على تلك الأنشطة. أي أن هناك حلقة مترابطة داخل بيئة الأنشطة غير مشروعة تمكنها من التوسع بطريقة تلقائية وما يضمن اكتمال تلك الحلقة والتوسع الذاتي لها هو الجرائم المالية، وهذا ما يمكن عرضه في المخطط البياني التالي:

رسم بياني رقم (1): حلقة التوسع الذاتي للأنشطة غير المشروعة ودور الجرائم المالية فيها

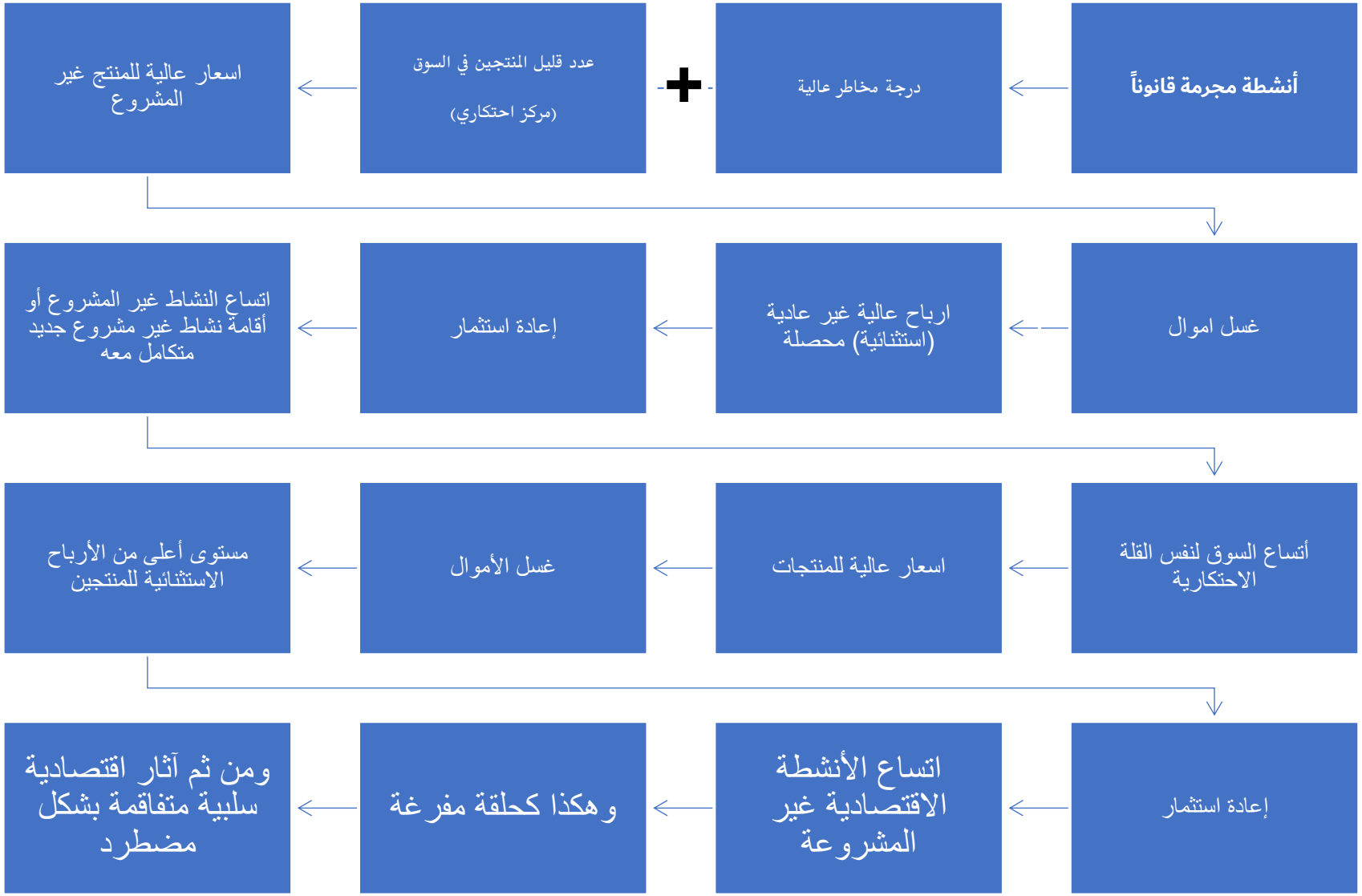

2. الجرائم المالية والفرص الاقتصادية المضاعة:

تمكن الجرائم المالية من الاستحواذ على جزء كبير من الدخول والمدخرات والموارد المالية لمرتكبها كان يمكن استثمارها في أنشطة إنتاجية مشروعة ذات طابع تنموي تسهم في تعزيز عوامل النمو المستدام ورفع مستوى معيشة السكان إلى جانب ذلك فقد ذكرنا في الفقرة السابقة ان الجرائم المالية هي الضامن لديمومة الاقتصاد الخفي واتساع أنشطته ونموها.

و تلك الأنشطة إلى جانب توظيفها لنسبة من الأموال والدخول والمدخرات المالية فإنها أي توظف جزءاً من الموارد الاقتصادية المسماة بعناصر الإنتاج المحدودة بطبيعتها فهي توظف جزءاً من الأيدي العاملة وأرض وموارد أولية ووقود وطاقة وتجهيزات وآلات ومعدات و وسائل نقل. كل تلك الموارد المالية والبشرية والمادية (الطبيعية والرأسمالية) لها تكلفة فرصة بديلة تتمثل في عائد أفضل فرصة بديلة مضاعة.

قد يقول قائل أن تلك الموارد قد لا تمثل نسبة كبيرة بالنظر إلى حجم الاقتصاد بموارده وأنشطته وإنتاجيته لكن الاحصائيات والتقديرات العالمية لحجم الاقتصاد الخفي لعديد من الدول يظهر النسبة التي وصل اليها الاقتصاد الخفي بالنسبة للاقتصادات الوطنية ومن بينها الاقتصاد اليمني. حيث تحتسب تلك النسبة من خلال تقدير ناتج الاقتصاد الخفي للدول ثم مقارنته بتقديرات ناتجها المحلي الإجمالي.

ويظهر الجدول رقم (1) تقديرات لحجم الاقتصاد الخفي على مستوى العالم، ويتضح من الجدول أن الاقتصاد الخفي العالمي كنسبة من الناتج العالمي يصل إلى 31.9%، أي ما يقارب الثلث. وتتراوح النسبة على مستوى الدول ما بين 7.2% في سويسرا (كأقل نسبة على مستوى العالم) و 64.87% في جورجيا (كأعلى نسبة في العالم) من الجدول نجد دولاً تجاوز فيها الاقتصاد الخفي 50 % أي نصف الناتج المحلي الإجمالي للدولة. والملاحظ أن تقديرات الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في اليمن تبلغ 28.34% أي أكثر من ربع ناتج البلد وأقل من الثلث.

وهذه النسبة المقدرة للاقتصاد الخفي لليمن تقترب من المتوسط العالمي وهي أقل منه بقليل، كما تتقارب من دول شهيرة بأنشطة غير مشروعة وغسيل أموال عالمياً وعلى رأسها ايطاليا، والامارات. وتتجاوزهما بقرابة نقطتين مئويتين. أما عربياً فتأتي في المركز التاسع كأصغر نسبة اقتصاد خفي ويأتي في المركز الأول قطر والتي كان الاقتصاد الخفي فيها الأقل نسبة عربياً وبنسبة 15.93% أما في الترتيب الأخير كأعلى نسبة اقتصاد خفي فتأتي تونس بنسبة 35.31%. أي أن اليمن تتجاوزها دول عربية من حيث نسبة الاقتصاد الخفي وهي الجزائر ولبنان وموريتانيا والمغرب ومصر وتونس. الجدير بالذكر أن كلاً من العراق والسودان وجيبوتي والصومال غير موجودة في التقديرات.

جدول رقم (1):- تقدير لحجم ناتج الاقتصاد الخطي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1991-2015 في عدد من الدول

م	الدولة	النسبة المتوسطة	م	الدولة	النسبة المتوسطة
	العالم نسبة متوسطة	%31.9			
1	سويسرا	%7.24	19	ليبيا	%33.62
2	الولايات المتحدة الامريكية	%8.34	20	مصر	%34.24
3	النمسا	%8.93	21	اثيوبيا	%34.31
4	بريطانيا (المملكة المتحدة)	%11.08	22	روندا	%36.25
5	استراليا	%12.06	23	البرازيل	%37.63
6	الصين	%14.67	24	روسيا	%38.42
7	قطر	%15.93	25	تشاد	%40.09
8	السعودية	%16.65	26	طاجيكستان	%42.99
9	ايران	%17.88	27	اوكرانيا	%44.80
10	البحرين	%19.34	28	كمبوديا	%46.04
11	الهند	%23.91	29	تايلاند	%50.63
12	اندونيسيا	%24.11	30	أذربيجان	%52.19

13	الارجنتين	%24.14	31	بيرو	%52.40
14	ايطاليا	%24.95	32	هايتي	%53.28
15	الامارات	%26.54	33	نيجيريا	%56.67
16	اليمن	%28.34	34	زمبابوي	%60.64
17	تركيا	%31.38	35	بوليفيا	%62.28
18	المكسيك	%31.74	36	جورجيا	%64.87

Source: Medina Schneider Friedrich, IMF Paper,2018

3. الجرائم المالية متعلقة بأنشطة لا تخضع للضريبة

الأنشطة التي تغطيها الجرائم المالية هي أنشطة غير مشروعة وهي لا تخضع كلياً للتحصيل الضريبي. فقد يخضع الجانب الغطائي لها للضريبة، إلا أن القيمة الإجمالية الحقيقية لتلك الأنشطة تظل خارج التحصيل الضريبي. ومن جهة ثانية تتعلق الجرائم المالية بأنشطة الرشوة التي لا تخضع للضريبة. ومن جهة ثالثة، هناك جرائم مالية متعلقة أصلاً بأغراض التهرب الضريبي، وهي تلك الأنشطة التي لا تفي بمتطلبات الإفصاح الكامل عن الدخل في التقارير المالية. كل تلك الجرائم مآلها الأخير أنها لا تولد عائدات ضريبية، و بالتالي فإنها تنطوي على دخل ضريبي مفقود ومن ثم فرص مفقودة لتمويل النفقات العامة للدولة و بالتالي فرص مفقودة لتقديم المزيد من الخدمات العامة ومشروعات البنية التحتية.

4. الجرائم المالية ترتبط بالفساد

لا شك أن الفساد السياسي والإداري يحقق أو يمتص وينهب حجماً كبيراً من الثروة القومية في حال تفشيه في الجهاز الاداري للدولة. وفي غياب الحوكمة والشفافية والرقابة والفصل بين السلطات وحرية التعبير والإعلام والصحافة تتشكل مراكز قوى في مختلف مفاصل السلطة والمصالح الحكومية وتصنع شبكة مترابطة ومنظومة متكاملة داخل المؤسسات والهيئات والسلطات تحمي نفسها وتعزز من نفوذها وتعمق جذورها لامتصاص المزيد الثروة القومية. وتوسع مراكز القوى في سبيل ذلك امتدادات تلك الشبكة لتصل إلى أنشطة الأفراد و مؤسسات الاعمال التابعة للقطاع الخاص، وهو ما يؤدي إلى اتساع نطاق الفساد في أوساط المجتمع وفي مفاصل الاقتصاد الوطني.

والجدير بالذكر أن اليمن وفقاً لتقارير الشفافية العالمية من بين أكثر دول العالم فساداً . ووفقاً لتقرير الشفافية للعام اتت اليمن خامس أعلى دول العالم فساداً [وكالة الشفافية الدولية، 2023]. ولا بد أن الفساد ينطوي على مخلفات وجرائم مالية تكفل الاستحواذ غير المشروع على الثروة القومية من قبل الفاسدين دون التعرض لأي مساءلة قانونية

ويرتبط الفساد في اليمن ببؤر رئيسية تمثل منابعه ومصادره وعوامله التي يتغذى عليها وينمو ويتجذر ويمكن تلخيصها في الآتي كبؤر للفساد منذ ولادة الجمهورية اليمنية وحتى الآن:

1- عائدات انتاج وتصدير النفط
2- الدعم الاجنبي
3- الإنفاق العسكري والأمني
4- أنشطة البيوت التجارية وعلاقتها بالسلطة
5- الجهاز المصرفي
6- أراضي وعقارات الدولة
7- الضرائب والجمارك والزكاة والأوقاف (الموارد السيادية)
8- المرتبات والأجور وما في حكمها
9- الوظائف الإشرافية والتنظيمية للدولة
10- المؤسسات العامة الانتاجية

و تغطي الجرائم المالية عمليات الفساد على نطاق واسع مما يعزز من عوامل بقائه و تفشيه وهو ما يخلق آثاراً و مآلات خطيرة وكارثية على الاقتصاد الوطني . "فلا يقتصر أثره على جعل بيئة الأعمال غير موائمة وهروب رأس

المال وتراجع معدلات الأداء الاقتصادي فحسب بل يتعدى ذلك إلى ضرب مقومات الدولة واستقرار المجتمع وتمزيق النسيج الاجتماعي وتفكيك الجبهة الداخلية ونشوب الصراعات والحروب وفتح الباب للتدخل الأجنبي المشبوه وبسط نفوذه على مقدرات الدولة بعد أن يكون الفساد قد أجهز على مقومات المناعة والتصدي حولها البلاد إلى لقمة سائغة للطامعين من الخارج. وستكون مواجهة الفساد على المدى القصير والمتوسط التحدي الأكبر والمعركة الأخطر بعد تجاوز معركة الوطن ضد العدوان الخارجي. [الريفي مشعل، 2023]

5. التأكد والثقة في المعاملات الاقتصادية في ظل تفشي الجرائم المالية

من المؤكد أن حصول الجرائم المالية المتعلقة بالنصب والاحتيال بمختلف مستوياتها وتفشيها داخل المجتمع سوف يزيد من درجة عدم التأكد في المعاملات والقرارات الاقتصادية ويضعف من درجة الثقة ويزيد من درجة المخاطرة وهذا الأمر يؤثر بشكل كبير على انسياب حركة النشاط الاقتصادي ويؤثر سلباً على حجم الموارد المالية المتاحة للائتمان مما يضعف من مستوى الاستثمار لمحدودية عرض المدخرات، وهو ما يبطئ من معدلات النمو. وعلاوة على ذلك قد تؤدي الجرائم المالية ذات الحجم الكبير ولا سيما في القطاعات المؤسسية إلى تهديد الاستقرار المالي والاقتصادي داخل الدولة كحصول أزمة سيولة في الجهاز المصرفي. وتراجع قيمة العملة الوطنية كما في حالات (التزوير للعملة) أو الإصدار النقدي المفرط أو زيادة عرض النقود الائتمانية بشكل وهمي ومبالغ فيه. كما أن غياب عائد محدد للمدخرات في القطاع المصرفي مع غياب نظام للحوكمة والشفافية والرقابة قد يزيد من احتمالية تعرض المودعين لجرائم الاحتيال وقد يكون ذلك من إدارة المصرف أو من الحاصلين على الائتمان والتمويل من المصرف بعائد غير محدد، وذلك عبر الافصاح عن مستوى أرباح أقل مما هو محقق فعلاً، الأمر الذي سيؤدي على الأرجح إلى تراجع مستوى الثقة في القطاع المصرفي وبالتالي تراجع الأموال المتاحة للعملية الاستثمارية

6. الجرائم المالية وسيلة لانتقال رؤوس الأموال للخارج

من أهم دوافع جرائم غسل الأموال هو تمكين الأموال غير المشروعة (وهي في الغالب ثروة وطنية منهوبة) من الانتقال والهروب إلى خارج الوطن، وهو ما يعني خسارة كاملة لها كونها لن يعاد استثمارها في أنشطة اقتصادية مشروعة داخل البلد ولا في طلب على السلع والخدمات المنتجة محلياً.

ومن هنا يمكن القول أن ذلك يعد فقداناً لمدخرات واستثمارات، وبالتالي فقداناً لفرص انتاج وتشغيل ونمو هذا، من جهة، ومن جهة أخرى فقداناً لطلب على المنتجات المحلية وانتقال ما يسمى بالأثر المضاعف للإنفاق إلى الخارج.

ومن وجهة نظر أحد المختصين أن الخسارة لانتقال الأموال غير المشروعة للخارج أكبر من الخسارة المترتبة على خروج الأموال المشروعة كون الأخيرة يمكن أن يعود بسببها بعض الفوائد الاقتصادية إلى داخل الوطن مرة أخرى بشكل أو بآخر، أو يكون جزء منها يذهب مقابل واردات تخدم الانتاج في الداخل أو تغطي احتياجات استهلاكية لا يغطيها الانتاج المحلي. [طه الرحومي، 2023]

من جانب آخر جرائم غسيل الأموال بهدف نقلها للخارج تنطوي على عملية شراء للعملة الأجنبية من السوق الوطنية، و هو ما يعني ارتفاع الطلب عليها ومن جهة تراجع معروضها من جهة أخرى بعد انتقالها للخارج، وهو ما يسبب بدوره تراجعاً في سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار ومعدلات التضخم وهو ما يعني الإضرار بالاستقرار الاقتصادي. ويلخص المخطط البياني رقم (2) انعكاسات الجرائم المالية على مستوى الثقة والمخاطرة في المعاملات الاقتصادية وانسحاب ذلك على كل من مستوى الاداء والاستقرار الاقتصادي

شكل بياني رقم (2): مخطط آلية تأثير جرائم النصب والاحتيال على أداء واستقرار الاقتصاد

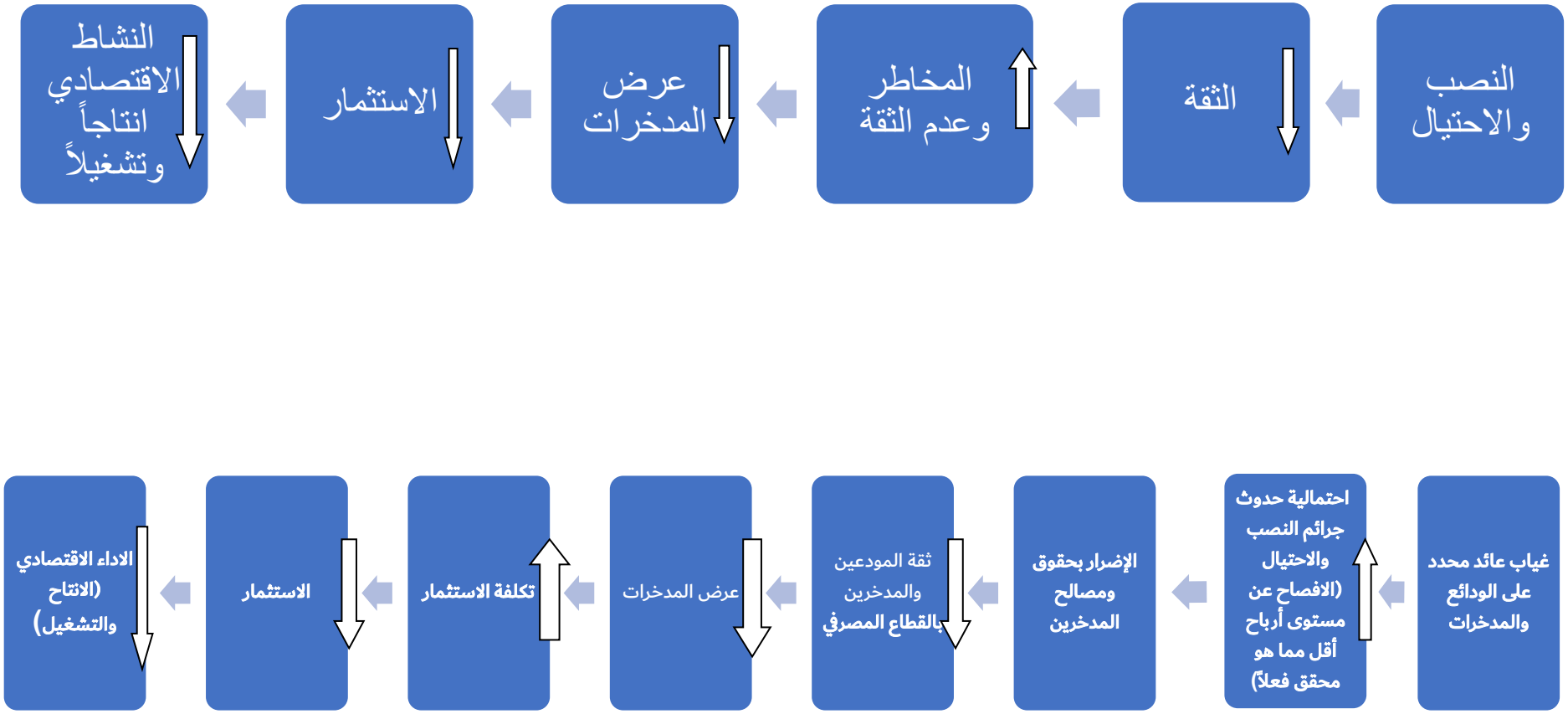

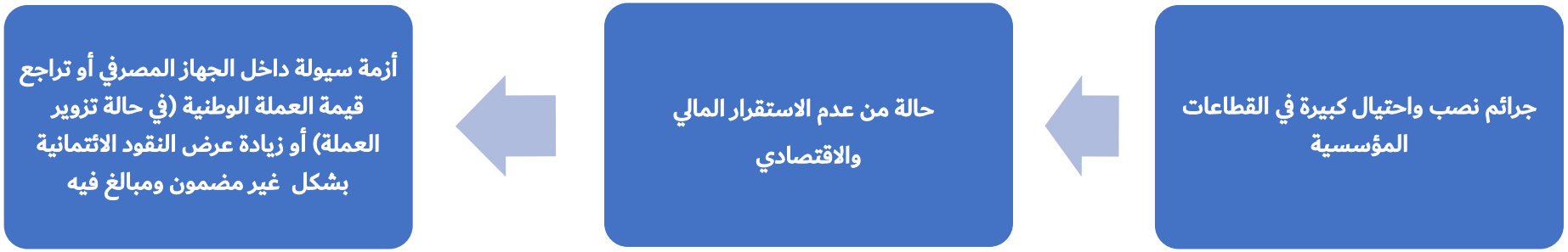
جرائم نصب واحتيال كبيرة في القطاعات المؤسسية
حالة من عدم الاستقرار المالي والاقتصادي
أزمة سيولة داخل الجهاز المصرفي أو تراجع قيمة العملة الوطنية (في حالة تزوير العملة) أو زيادة عرض النقود الائتمانية بشكل غير مضمون ومبالغ فيه

المحور الثاني: تقدير و تحليل أبرز آثار الجرائم المالية على الاقتصاد الوطني

من خلال ما تم الوصول إليه عبر اسلوب الاستنباط في المحور الأول من آليات ومداخل لآثار الجرائم المالية على الاقتصاد، يمكن تلخيص أبرز الآثار الاقتصادية للجرائم المالية وفق ذلك التحليل في الآتي:-

1- الأضرار والخسائر الاقتصادية المباشرة على الأفراد والمؤسسات التي وقعت عليها الجرائم المالية بشكل مباشر
2- الفرص الاقتصادية المضاعة
3- تراجع الاستثمار وتباطؤ الأداء الاقتصادي
4- فقدان الموارد العامة للدولة وبالتالي فرص للإنفاق الحكومي
5- خلق حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي

ويلخص ويوضح المخطط البياني رقم (4) آلية تحقيق تلك الآثار الاقتصادية للجرائم المالية.

رسم بياني رقم (4):- الآثار الاقتصادية للجرائم المالية وآلية تحقيقها

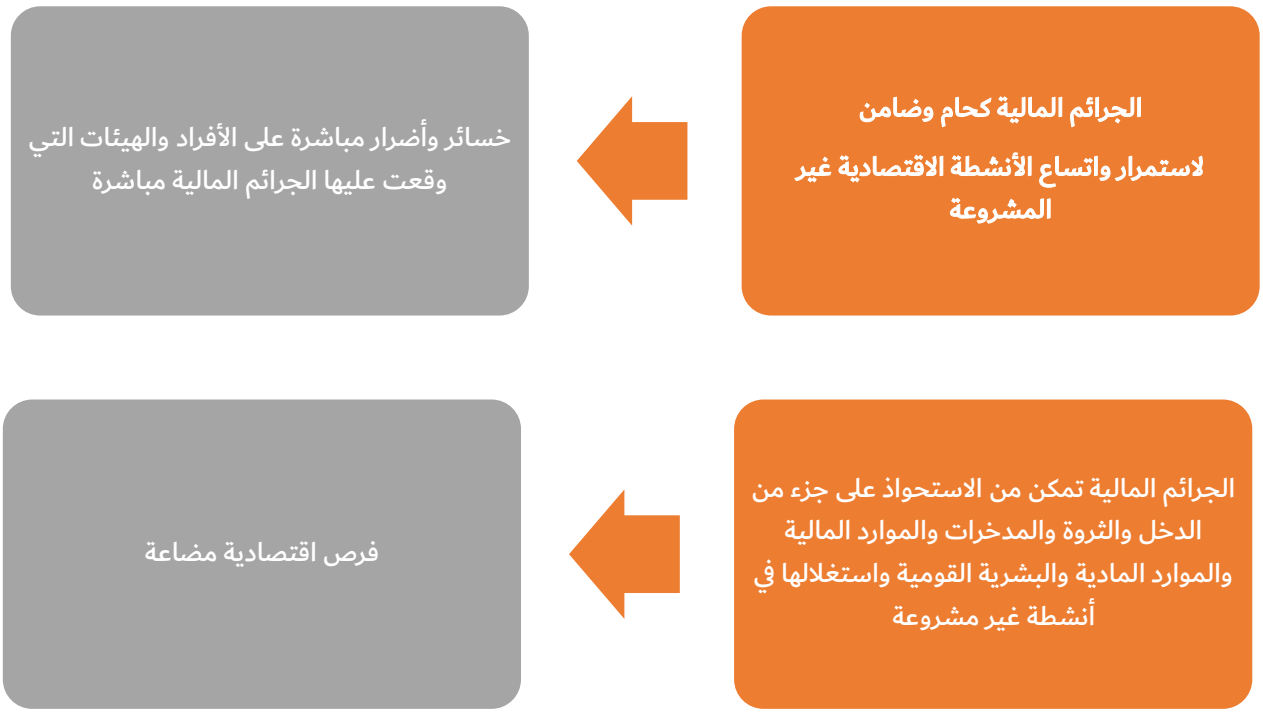

الجرائم المالية غير خاضعة للضريبةو منها ما يتم بهدف التهرب الضريبي
خسارة إيرادات عامة للدولة وبالتالي فرص إنفاق حكومي ذات طابع تنموي
الجرائم المالية مرتبطة بالفساد وتساعد على تفشيه مما يؤدي إلى الإضرار بمناخ الاستثمار وبيئة الأعمال
تراجع الاستثمار وتباطؤ الأداء الاقتصادي
الجرائم المالية تضعف الثقة في المعاملات الاقتصادية وتزيد من حالة عدم التأكد ودرجة المخاطرة وبالتالي تراجع المدخرات
. تراجع الاستثمار وتباطؤ الاداء الاقتصادي
.عدم الاستقرار الاقتصادي أزمة السيولة وتراجع التضخم لعملة وطنية
جزء من جرائم غسل الأموال تهدف لهروب الأموال إلى الخارج
. تراجع اللاستثمار والأداء الاقتصادي
. فرص اقتصادية مضاعة بسبب فقدان فرص طلب على المنتجات المحلية
. عدم الاستقرار الاقتصادي: تراجع سعر صرف العملة الوطنية وارتفاع معدلات التضخم
أحد أشكال الجريمة المالية ذات الطابع القومي هو الإصدار المفرد للعملة الوطنية و استخدام المطبوعات الجديدة في شراء العملة الاجنبية من السوق المحلية و تهريبها للخارج (ارتفاع الطلب على العملة الأجنبية وانخفاض عرضها)
. عدم الاستقرار الاقتصادي: تراجع سعر صرف الريال و ارتفاع معدلات التضخم و تراجع الدخول الحقيقية لأفراد المجتمع

وفيما يلي تفصيل لتلك الآثار ومحاولة للوصول إلى تقديرات نقدية لها:

أولاً: الأضرار والخسائر الاقتصادية المباشرة على الأفراد والهيئات التي وقعت عليها الجرائم المالية:-

يمكن التعرض هنا لأضرار مباشرة ناجمة عن الأنشطة غير المشروعة والتي تقع مباشرة على الأفراد والهيئات بسبب تلك الأنشطة التي يسهل استمرارها وتوسعها الجرائم المالية، من خلال التركيز على الرئيسي منها وذلك على النحو الآتي:-

أ- الأضرار الصحية والخسائر المادية والبشرية جراء تجارة المخدرات والترويج لها
ب- الخسائر المالية للأفراد الذين يتعرضون لعمليات النصب والاحتيال
ت- انخفاض دخول الأفراد الحقيقية جراء طبع العملات الوطنية واستخدامها في المضاربة في اسواق الصرف

أ- الأضرار الصحية والخسائر البشرية والمالية المترتبة على تجارة وترويج المخدرات.

انتشرت تجارة المخدرات في اليمن ولا سيما في السنوات الأخيرة التي شهدت الحرب والعدوان وذلك وفق عديد من التقارير والأخبار المتواترة ولا شك أن تلك التجارة غير المشروعة تحتاج إلى جرائم غسل أموال مصاحبة لها تؤمن انتقال العوائد والأرباح النقدية المتحصلة منها للأفراد والجهات المتاجرة بها

ويتعرض ضحايا هذه التجارة غير المشروعة من مدمني ومستهلكي المخدرات لأضرار جسيمة تلحق بهم إذ يترتب على تعاطيها والإدمان عليها أضراراً خطيرة على المتعاطين لها، يمكن لنا تقسيمها لأربعة آثار سلبية تتمثل في (1) الأضرار التي تقع على صحة المتعاطين للمخدرات و(2) حصول وفيات جراء تعاطي المخدرات و(3) الخسائر المالية جراء الإنفاق عليها و(4) تراجع انتاجية ودخول المتعاطين للمخدرات

وحتى نصل إلى تصور أو تقدير رقمي تقريبي لتلك الأربعة فئات من الآثار الاقتصادية التي تقع مباشرة على متعاطي المخدرات كان لزاماً أن نتتبع تقديرات معدلات التعاطي والإدمان في الجمهورية اليمنية. وعند البحث في المصادر الالكترونية من تقارير وأخبار في ضوء الوقت المتاح لهذه الورقة، توصل البحث إلى نوعين من التقديرات؛ الأول إحصائيات عن كمية المضبوطات من المخدرات في الأعوام الأخيرة، والثاني بعض المعدلات العالمية والاقليمية والمحلية الواردة في تقارير المنظمات الأممية ذات العلاقة وعلى رأسها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات فينا ومنظمة الصحة العالمية وهي منظمتان تتبعان الأمم المتحدة.

وباستخدام النوع الأول من التقديرات المتمثل في إحصاءات كميات المخدرات المضبوطة في السنوات الأخيرة وبالاستناد على افتراض أن المضبوط من الجرائم لا يتجاوز 10% من الجريمة ذاتها. وصلنا إلى تقديرات عن كميات أنواع رئيسية من المخدرات المتاجر بها في اليمن للسنوات الأخيرة. ثم بالاستناد على معدل متوسط لاستهلاك نصل إلى تقدير لعدد الأفراد والضحايا المتعاطين للمخدرات وبالتالي معدلات التعاطي والإدمان. والتي من خلالها يمكن الوصول لتقديرات عن الخسائر الصحية والبشرية والمالية جراء ذلك النشاط غير المشروع الذي يقع مباشرة على ضحاياه. ويوضح الجدول رقم (2) احصائيات الكميات المضبوطة المنشورة في بعض المصادر والتقارير والتقديرات المنبثقة منها عبر آلية التقدير الموضحة سابقاً.

جدول رقم (2):- احصاءات عن كمية المخدرات المضبوطة للفترة 2018-2021 والتقديرات المنبثقة منها لكمية المخدرات المباعة والمستهلكة وعدد المتعاطين لها.

السنة	2018	2019	2020	2021
كمية الحشيش المضبوطة (بالطن)	40.894	41.134	75.837	73.379
الكميات غير المضبوطة من الحشيش (بالطن)	368.046	370.206	682.533	660.411
كمية الحشيش المباعة داخل اليمن	122.682	123.402	227.511	220.137
أقراص المخدرات المباعة في داخل اليمن بالمليون قرص	119.658	123.402	227.511	220.137
عدد المدمنين للحشيش	730,250	734,536	1,354,232	1,310,339
عدد المدمنين للحبوب المخدرة	365,125	367,268	677,116	655,170
إجمالي عدد المدمنين للمخدرات	1,095,375	1,101,804	2,031,348	1,965,509
معدل الإدمان % من السكان للفئة العمرية 16-64	6.64	6.51	11.72	11.06
معدل الإدمان % من إجمالي السكان	3.85	3.78	6.8	6.41

المصدر:-

1. **تقديرات الكميات المضبوطة من الحشيش، موقع صوت الأمل الالكتروني، تم التصفح في 22 اكتوبر 2023م. http://sawt-alamal.net /2023/09/17**
2. **تقديرات الكميات غير المضبوطة، محسوبة من الباحث على أساس أن المضبوط يمثل 10% من الجريمة**
3. **تقدير الكميات المباعة من الحشيش والمخدرات داخل اليمن على أساس افتراض أنها 33% من الكميات غير المضبوطة للتجارة الداخلية و67% على أساس أن اليمن طريق عبور للمخدرات لأسواق مجاورة**
4. **تقدير عدد المتعاطين للحشيش من الباحث على أساس كمية مستهلكة اعتيادية يومية 0.5 جرام وهو المعدل الذي تم الحصول علية من دراسة منشورة على موقع الالكتروني لـ parliament.uk، وتم التصفح في 23 اكتوبر 2023**
5. **عدد المدمنين لأقراص وانواع المخدرات الأخرى تم احتسابه على أساس نصف عدد المتعاطين للحشيش و تم بالتالي احتساب عدد الأقراص المخدرة المباعة بمعدل متوسط للتعاطي قرص واحد في اليوم.**
6. **تم احتساب معدلات الإدمان على مستوى السكان من الفئة العمرية 16-64 بناءً على التقديرات السكانية للجمهورية اليمنية ونسبة الفئة العمرية من إجمالي السكان هي 58% وفقاً لـ UNFPA**

أما المعدل العالمي للمتعاطين للمخدرات فيقدر بنسبة تتراوح ما بين 3.5- 5.6% وفق تقارير منظمة الصحة العالمية وكذلك الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات فينا وهذا المعدل منسوب إلى سكان العالم من الفئة العمرية 15-64 ولو اسقطنا هذه النسبة واعتمدنا على النسبة الأصل 3.5% وعلى الاحصاءات السكانية للجمهورية اليمنية فسوف نحصل على تقديرات أقل نسبياً مقارنة بالتقديرات المتوصل اليها في الجدول رقم (2). ويعرض جدول رقم (3) تقديرات المتعاطين للمخدرات في اليمن على أساس الحد الأدنى للمعدل العالمي لتعاطي المخدرات

جدول (3):- تقديرات أعداد المتعاطين للمخدرات في اليمن استناداً على الحد الأدنى للمعدل العالمي للإدمان على المخدرات

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد المدمنين للمخدرات	577,548	591,987	606,787	621,956	637,505	653,443

المصدر:-

تقديرات الباحث وفقاً للتقديرات السكانية والنسبة العالمية للإدمان على المخدرات

ويتعرض المدمنون للمخدرات لأضرار صحية من بينها تلف خلايا الدماغ والتعرض للأمراض العقلية والعصبية جراءها، وأمراض القلب وارتفاع ضغط الدم، واحتمالات التعرض للجلطات، والتهابات الكبد ونقص المناعة المكتسبة وغير ذلك، وتقدر دراسات أن تكاليف العلاج تصل إلى ما نسبته 0.3%-0.4% من الناتج الإجمالي العالمي [السبتي

جريبي و موسى بخشاشة، 2018]. ولو اسقطنا هذه النسبة على الناتج المحلي الإجمالي فسوف نصل إلى تقديرات للخسائر الاقتصادية المالية المتعلقة بتكاليف العلاج المرتبطة بالإدمان على المخدرات

جدول رقم (4):- تكاليف علاج المدمنين للمخدرات في اليمن

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الناتج المحلي الإجمالي بملايين الدولارات	21,610	21,890	20,220	19,260	23,550	21,050
تكاليف العلاج لمدمني المخدرات بملايين الدولارات	86.44	87.56	80.88	77.04	94.2	84.2

المصدر:-

1- **تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لصندوق النقد الدولي، الموقع الالكتروني، تم التصفح في 24 أكتوبر 2023،**
https://www.imf.org/exernal/datamapper/profile/YEM

2- **تقديرات نسبة تكاليف علاج مدمنين المخدرات من الناتج العالمي [السبتي جريبي وموسى بخشاشة 2018]**

ويتضح من جدول (4) أن كلفة علاج المدمنين للمخدرات وفق النسبة العالمية تتراوح سنوياً في اليمن 77.04 و 94.2 مليون دولار خلال الفترة من 2018 إلى 2023. وهي ما تمثل 0.004 من الناتج المحلي الإجمالي السنوي.

كذلك يلحق عدداً من المدمنين للمخدرات الضرر المتمثل في فقدانهم للحياة. وبحسب تقديرات منظمة الصحة العالمية تصل نسبة الوفيات بسبب إدمان المخدرات 0.39% من إجمالي الوفيات في اليمن [world Life Expectancy,2020]. أي بواقع 4 وفيات من كل ألف حالة وفاة. وباستخدام هذا المعدل إلى جانب معدل الوفيات في اليمن والمتمثل في 0.684% [The Global Economy, 2021]، والاحصاءات السكانية عن اليمن يمكن الوصول إلى تقدير لعدد الوفيات بسبب إدمان المخدرات في اليمن كما يوضحه الجدول رقم (5). وتعتبر الوفاة خسارة اقتصادية كونها فقدان لموارد بشرية هو العامل الانتاجي الحاسم وبدونه لا يمكن ان يتحقق إنتاجية بقية الموارد الاقتصادية المادية.

جدول رقم (5):-عدد الوفيات المقدرة في اليمن بسبب الإدمان على المخدرات للفترة 2018-2023

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد السكان	28,450,656	29,161,922	29,890,970	30,683,244	31,404,200	32,189,305
إجمالي الوفيات	194,602	199,468	204,454	209,873	214,804	220,175
إجمالي الوفيات بسبب الإدمان	778	798	818	839	859	881

المصدر:

تقدير الباحث بناءً على معدل نمو سكاني 2.5% سنوياً استناداً على تعداد 2004 وكذلك بناءً على معدل وفيات 0.684% ومعدل وفيات إدمان المخدرات 4 وفيات من كل ألف حالة وفاة.

ومن الخسائر الاقتصادية المباشرة على ضحايا هذا النشاط غير المشروع ما ينفقونه من أموال على شراء المواد المخدرة والتي تمثل جزءاً كبيراً من دخولهم المحدودة وهو ما يكون على حساب اشباعهم وأسرهم لبقية الاحتياجات الاستهلاكية وتدني مستوى معيشتهم نتيجة لذلك. حيث تفيد المصادر أن سعر الجرام الحشيش يبلغ نصف دولار أمريكي أي ما يعادل 265 ريال يمني بسعر صرف 530 ريال للدولار [العربي الجديد،2021]. ومن هنا يبلغ الإنفاق الشهري لمدمني الحشيش في المتوسط 7 دولار أي ما يعادل 3,710 ريال. أما الإنفاق السنوي المتوسط للفرد المدمن على الحشيش فيبلغ 84 دولار أي ما يعادل 44,520 ريال. أما سعر الحبوب المخدرة فيبلغ سعر الحبة في المتوسط 400 ريال يمني أي ما يقارب 0.75 دولار بسعر صرف 530 [العربي الجديد ، 2021]. وبالتالي يكون الإنفاق الشهري المتوسط للمدمن حوالي 21 دولار أي ما يعادل 11,200 ريال، من ثم يصل الإنفاق السنوي المتوسط للفرد المدمن على الحبوب المخدرة ما يقارب 252 دولار أي ما يعادل 134,400 ريال

وفي ظل محدودية دخول الأفراد والأسر تعد هذه المبالغ نسبة كبير من الدخل. حيث تتراوح نسبة الإنفاق على استهلاك المخدرات إلى متوسط دخل الفرد بين 35% و 43% وهي نسبة عالية تتجاوز ثلث الميزانية المخصصة للاستهلاك والادخار في ظل دخل فردي محدود جداً، اذ يتراوح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 590 إلى 710 دولار خلال الفترة 2018-2020. هذه الخسائر في الدخول وفي الخيارات الاستهلاكية البديلة على المستوى الفردي والكلي يعرضها الجدول رقم (6). حيث يوضح الجدول أن إجمالي الإنفاق على استهلاك المخدرات في اليمن يتراوح ما بين 153.35 مليون دولار و 234.39 مليون دولار أي ما يعادل 81.58 مليار ريال و 151.29 مليار ريال بالتوالي للفترة من 2018 إلى 2021 وهو ما يمثل ما بين 7 ريالات من كل الف ريال و 14 ريال من كل ألف ريال إنفاق كلي على السلع والخدمات أي ان المجتمع يخسر ما بين 7 إلى 14 ريال من كل ألف ريال من دخله و ناتجه الكلي على استهلاك المخدرات

جدول رقم (6):- تقديرات الإنفاق على استهلاك المخدرات في اليمن للفترة 2018-2021

السنوات	2018	2019	2020	2021
الإنفاق الكلي على الحشيش بالدولار	**61,341,000**	**61,701,024**	**113,755,488**	**110,068,476**
الإنفاق الكلي على الحشيش بالريال	32,510,730,000	32,701,542,720	60,290,408,640	58,336,292,280
الإنفاق الكلي على الحبوب المخدرة بالدولار	**92,011,500**	**92,551,536**	**170,633,232**	**165,102,840**
الإنفاق الكلي على الحبوب المخدرة بالريال	49,072,800,000	49,360,819,200	91,004,390,400	88,054,848,000
الإنفاق الكلي على المخدرات بالدولار	**153,352,500**	**154,252,560**	**284,388,720**	**275,171,316**
الإنفاق الكلي على المخدرات بالريال	81,583,530,000	82,062,361,920	151,294,794,040	146,391,140,280
نسبة الإنفاق على المخدرات إلى الإنفاق الكلي على السلع والخدمات	**0.007**	**0.007**	**0.014**	**0.014**
نسبة الإنفاق الفردي على المخدرات إلى متوسط دخل الفرد	%35	%36	%40	%43

المصدر:

تقديرات الباحث على أساس تقديرات جدول رقم (2) وجدول رقم (4) ومعدلات الاستهلاك السنوي الموضحة سابقاً

يضاف إلى تلك الخسائر الاقتصادية التي تقع مباشرة على ضحايا الاتجار بالمخدرات من المدمنين والمتعاطين لها ضرر اقتصادي آخر وهو تراجع انتاجيتهم وبالتالي فرص عملهم ودخولهم حيث يؤدي تعاطي المخدرات إلى انخفاض في ساعات العمل وكذلك انخفاض الكفاءة والانتاجية المتحققة، أي تراجع الأداء كماً ونوعاً وبالتالي تراجع الانتاجية. وكون دخل عنصر العمل (الاجور) يتناسب طردياً مع ساعات العمل وانتاجيتها فإن تراجع وقت العمل ومستوى الأداء سيؤدي لا محالة إلى تراجع الدخل المكتسب من العامل المتعاطي للمخدرات. ومن خلال البحث عن تقديرات للخسارة في الانتاجية جراء تعاطي العمال للمخدرات أظهرت إحداها أن الخسارة في الانتاجية في كندا تصل إلى 0.9% من الناتج المحلي الإجمالي أي تسعة دولارات من كل ألف دولار ناتج محلي [Sorge T. Justin and others, (2019)]

لو أسقطنا هذه النسبة على الحالة اليمنية فإن حجم الخسارة في الانتاجية على المستوى القومي يمكن تقديرها بضرب الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.9%. وبعد احتسابها مبلغ الخسارة في الانتاجية يمكن قسمتها على عدد المتعاطين لتحديد متوسط

نصيب العامل المتعاطي من الخسارة في الانتاجية ثم قسمة ذلك النصيب على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للوصول إلى معدل متوسط للخسارة في انتاجية العامل المتعاطي للمخدرات كما هو موضح في جدول رقم (7)

جدول رقم (7):- تقدير الخسائر (الانخفاض) في انتاجية عنصر العمل على المستوى القومي والمستوى الفردي في اليمن جراء تعاطي المخدرات للفترة 2018-2021

السنوات	2018	2019	2020	2021
حجم الخسارة في الانتاجية على المستوى القومي بالدولار	194,490,000	197,010,000	181,980,000	173,340,000
حجم الخسارة في انتاجية العامل المتعاطي للمخدرات بالدولار	205	207	104	102
نسبة الانخفاض في انتاجية العامل بسبب تعاطي المخدرات	%29	%29	%16	%17

المصدر:

- **التقديرات من احتساب الباحث بناءً على تقديرات الناتج المحلي الإجمالي وعدد المتعاطين للمخدرات في جدول (2) وجدول رقم(4) وعلى أساس معدل تراجع في الانتاجية الكلية 0.009 و معدل بطالة بين صفوف المتعاطين 13.5٪**
- **معدل تراجع الانتاجية الكلية من نتائج الدراسة [Sorge T. Justin and others, (2019)]**
- **معدل البطالة 13.5٪ من مسح القوى العاملة في اليمن [International Labour Organization, 2015]**

يتضح من جدول (7) أن الانخفاض في انتاجية عنصر العمل السنوي على المستوى القومي يتراوح ما بين 173 مليون دولار و 197 مليون دولار خلال الفترة 2018-2021 أما انتاجية العامل المتعاطي السنوي فتنخفض بمقدار يتراوح ما بين 102 و 205 دولار في المتوسط. ويتراوح هذا الانخفاض في انتاجية العامل المتعاطي ما بين 16% و 29% من انتاجيته السنوية.

ب. **خسائر ضحايا عمليات النصب والاحتيال:**

في أحدث قضية نصب على نطاق كبير وهي القضية الشهيرة باسم قصر السلطانة كان ضحايا هذه القضية أكثر من 110 آلاف مواطن وبمبلغ يتجاوز 66 مليار ريال [صحيفة 26 سبتمبر , 2022]م أي ما يعادل 124.5 مليون دولار وهو مبلغ يمثل 0.006 من الناتج المحلي الإجمالي لليمن للعام 2020. ويصل متوسط نصيب الفرد الضحية من الخسارة المترتب على عمليات النصب وفق هذه القضية إلى 600,000 ريال أي ما يعادل 1,131 دولار، وهو ما يتجاوز الدخل السنوي المتوسط للفرد في اليمن. وارتفاع متوسط نصيب الفرد من خسائر عمليات النصب وفق هذا التقدير و تجاوزه لمتوسط دخل الفرد السنوي هو أمر منطقي كون ضحايا هذا النوع من الجرائم المالية هك من الأفراد الذين لديهم مدخرات فائضة عن دخولهم الجارية أو رصيد ثروة متراكمة و مخزون في شكل أصل من أصول الثروة كالذهب أو العملات الصعبة.

وبالتأكيد أن هناك جرائم نصب متعددة على نطاق أضيق يتمكن مرتكبوها من خلال الجرائم المالية و نشاط الحوالات و الصرافة أو عبر الجهاز المصرفي من الهروب بالأموال المنهوبة. ويتسع نطاق هذه العمليات عبر وسائل التواصل الالكتروني والتجارة الالكترونية و لضعف الرقابة و الإشراف على أنشطة تداول الأموال. وفي حال أخذت هذه الجرائم في الاعتبار فإن هذه الأرقام ستتضاعف بالتأكيد من حيث عدد الضحايا و من حيث حجم الخسائر في ثروات الأفراد.

ج- **الخسائر والأضرار المترتبة على عمليات النصب والاحتيال الرسمي والدولي:-**

ونناقش في هذه الفقرة ما ترتب على الطباعة المفرطة للنقود في الفترة الاخيرة من قبل البنك المركزي فرع عدن. حيث تشير التقديرات إلى طباعة ما يقارب 5.320 ترليون حتى يونيو 2021 بحسب تصريحات رسمية عن البنك المركزي

في صنعاء [الموقع الالكتروني للمركز الوطني للمعلومات 2021] بينما ووفقاً لتصريحات عن فرع عدن أنه اصدر مطبوعات جديدة تصل إلى 1.7 ترليون حتى نهاية 2019، [مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية 2020]
وعموماً فقد كان ذلك الاصدار النقدي المفرط غير متناسب مع حجم النمو في الناتج الحقيقي من السلع والخدمات الذي شهد خلال السنوات الأخيرة تراجعاً وانكماشاً بسبب الحرب والحصار على اليمن. كما أنه لم يستخدم في نفقات حكومية ذات طابع حقيقي وانتاجي فلا مرتبات دفعت ولا مشاريع صيانة وإعادة إعمار تمت ولا تم إنفاقها في انتاج الخدمات العامة، بل تحولت تلك الكتلة النقدية الضخمة إلى أسواق الصرف لاستخدامها في شراء العملة اجنبية ليؤدي ذلك إلى كارثة تضخمية وتراجع حاد في سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وصارت تلك العملية عملية نصب واحتيال رسمي ودولي (برعاية دولية)، حيث تم طباعة عملة وطنية جديدة بكميات كبيرة ثم استخدامها للاستحواذ على العملة الأجنبية واكتسابها دون أي ناتج من السلع والخدمات. وهو ما يعني اكتساب العملات الأجنبية مقابل القوة الشرائية للريال التي هي ملك جميع اليمنيين أي على حساب الدخول الحقيقية للأفراد. ولقد كان البنك المركزي في صنعاء في الموقف الصحيح حينما قرر عدم الاعتراف بالمطبوعات النقدية الجديدة ومنع وتجريم استخدامها في التداول واعتبارها عملة مزورة. كون ذلك قد خفف من الآثار التضخمية التي طالت الريال اليمني من فئات المطبوعات القديمة وتشكل على إثر ذلك القرار سعرين مختلفين للصرف يتفوق فيه سعر صرف العملة القديمة على المطبوعات الجديدة مقابل العملات الأجنبية. ورغم ذلك فإن الآثار التضخمية لهذه العملية التي تشكل عملية نهب حديثة على المستوى القومي قد طالت الدخول الحقيقية للمواطنين جراء تراجع القوة الشرائية لدخولهم النقدية.

فقد بلغ الأثر التضخمي التراكمي للفترة من 2017 إلى 2020 ما مقداره 85.8%، حيث ارتفع الرقم القياسي للأسعار من 280.03% إلى 520.38% [وزارة التخطيط والتنمية،2021]. وهو ما يعني الاقتراب من تضاعف المستوى العام للأسعار. أي أن القدرة الشرائية قد انخفضت إلى ما يقارب النصف. أي أن الأفراد قد سُرق منهم ما يقارب من نصف دخولهم الحقيقية. ولقد ساهم هذا الوضع النقدي في الإثراء غير المشروع من خلال التلاعب بالعملة وإصدارها بتلك الكميات المفرطة واستخدامها في شراء العملات الأجنبية ثم نقلها إلى خارج الوطن. ويمكن القول أن نصف المطبوعات النقدية الجديدة فقط ووفقاً لتقديرات فرع عدن وليس صنعاء - أي 850 مليار ريال يمني وبسعر صرف 655 ريال من الطبعة الجديدة مقابل الدولار الواحد وهو سعر صرف 2019 - قد ولدت للمتاجرين بتلك المطبوعات ما يقارب 1.3 مليار دولار أمريكي.

ثانياً: الفرص الاقتصادية المضاعة:-

كما ذكرنا في المحور الأول تساعد الجرائم المالية على استمرار واتساع الأنشطة غير المشروعة وضمان دورتها المالية وتدفق عوائدها وأرباحها للأفراد والمنظمات التي تمارسها. وذكرنا أن تلك الأنشطة تمثل في مجموعها ما يسمى بالاقتصاد الخفي الذي لا يحتسب ضمن الناتج المحلي الإجمالي ولا يخضع للضريبة كون الأنشطة المكونة له تعتبر أنشطة غير قانونية. ولا شك أن القانون يجرمها لما تنطوي عليه من أضرار تلحق بالفرد والمجتمع. ومن ثم وإنه وإن تولد من خلالها دخل لعناصر إنتاجية تشترك فيها، فإن تجريمها يدل على أن الأضرار تتفوق على الفوائد. فالموارد المالية وكذلك عناصر الانتاج أو ما يسمى الموارد الاقتصادية من أرض ومواد خام ووقود وأيدي عاملة وآلات ومعدات وأراضي والمستغلة في أنشطة الاقتصاد الخفي لها عائد فرصة مضاعة تمثل كلفة اقتصادية وخسارة يتحملها المجتمع جراء توظيفها في تلك الأنشطة وحجبها عن التوظيف في أنشطة اقتصادية منتجة أخرى.

ولتقدير حجم الفرص الاقتصادية المضاعة نضع افتراضين بديلين الأول أن أنشطة الاقتصاد الخفي لا تولد أي عائد اقتصادي ايجابي للمجتمع ومن ثم فخدمات عناصر الانتاج الموظفة فيها تعد خسارة كاملة للاقتصاد وتتجسد تلك الخسارة في عائد الفرصة المضاعه لها. والافتراض الثاني أن لأنشطة الاقتصاد الخفي عائد اقتصادي إيجابي على المجتمع لكن أضرارها أكبر وهو ما أدى إلى تجريمها قانوناً وسيكون افتراضنا أن الخسارة والضرر المترتب عليها هو ضعف العائد المتحقق وبالتالي فان الخسارة الصافية لأنشطة الاقتصاد الخفي ستعادل نصف عائد الفرصة المضاعة للموارد الاقتصادية الموظفة في الاقتصاد الخفي. وبالاستناد إلى تقديرات الاقتصاد الخفي المشار إليها في المحور الأول والتي اظهرت انه يمثل ما نسبة 28.34% من الناتج المحلي الإجمالي نستطيع وضع تقديرات عن حجم الفرص الاقتصادية المضاعة جراء أنشطة الاقتصاد الخفي التي تسهلها الجرائم المالية كما هو مبين في جدول رقم (8).

جدول رقم (8): الفرص الاقتصادية المضاعة لأنشطة الاقتصاد الخفي في اليمن للفترة 2018-2023، (الأرقام بملايين الدولارات)

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	21,610	21,890	20,220	19,260	23,550	21,050
حجم الاقتصاد الخفي بملايين الدولارات	6,124	6,204	5,730	5,458	6,674	5,966
حجم الفرص الاقتصادية المضاعة على أساس عدم وجود عائد اقتصادي كلي للأنشطة غير المشروعة	6,124	6,204	5,730	5,458	6,674	5,966
حجم الفرص الاقتصادية المضاعة على أساس أن العائد الاقتصادي الكلي من الأنشطة غير المشروعة يعادل نصف أضرارها وتكلفتها الكلية	3,062	3,102	2,865	2,729	3,337	2,983

المصدر:

- *الناتج المحلي الإجمالي من IMF website تم التصفح في 24 أكتوبر 2023،*
  https://www.imf.org/external/datamapper/profile/YEM
- *تقديرات حجم الاقتصاد الخفي على أساس نسبة 28.34% من الناتج المحلي الإجمالي كما هو مبين في جدول رقم(1).*

يبين الجدول رقم (8) أن الاقتصاد الخفي خلال الفترة من 2018-2023 قد تراوح ما بين 5.458 إلى 6.674 مليار دولار أمريكي. وبناءً على ذلك قدرت الفرص الاقتصادية المضاعة جراء الأنشطة غير المشروعة الممولة والمحمية بالجرائم المالية ما بين 2.729 مليار دولار أمريكي كأدنى تقدير و 6.674 مليار دولار أمريكي كأقصى تقدير.

وهذه الأرقام تعكس حجم الخسارة الاقتصادية التي يتحملها المجتمع جراء انتشار الأنشطة غير المشروعة وتوظيف جزء من موارده المالية والاقتصادية المحدودة فيها وهي خسارة تصل إلى قرابة 30% من الناتج الكلي السنوي للبلد. وهو ما يعني حرمان المجتمع من فرص انتاج واستهلاك للسلع والخدمات التي تشبع احتياجاته وكذلك حرمانه من فرص البناء وتطوير البنية التحتية للاقتصاد وحرمانه كذلك من فرص لتوسيع وتحسين الخدمات العامة كالصحة والتعليم. وهذه الخسارة في الانتاج تمثل خسارة كذلك في فرص النمو الاقتصادي.

ثالثاً: الأثر على الاستثمار و فرص النمو الاقتصادي:-

بناءً على تلك التقديرات في حجم الفرص الاقتصادية المضاعة المشار إليها في الفقرة السابقة، يمكن لنا تقدير فرص النمو الاقتصادي المضاعة. فلو افترضنا أن ناتج الاقتصاد الخفي كان من الممكن أن يوظف كاملاً في الاستثمار فذلك سيؤدي إلى تراكم رأسمالي يولد نمواً في الناتج المحلي الإجمالي. وكذلك لو افترضنا أن نسبة من ناتج الاقتصاد الخفي تعود للاستثمار في أنشطة انتاجية مشروعة كذلك فإن هذا سيولد تراكماً رأسمالياً ولو بنسبة أقل ولكنه ايضاً سيخلق معدلات نمو إضافية أضاعها الاقتصاد الوطني. ولمعرفة كم يولد تراكم رأسمالي معين من نمو في الناتج المحلي الإجمالي لابد من معرفة وتحديد إما مرونة الناتج المحلي الإجمالي إلى رأس المال أو المعامل الحدي لرأس المال إلى الناتج والأخير يمكن تسمية معامل الانتاجية الحدية لرأسمال أي المعامل الحدي للناتج إلى رأس المال الذي هو مقلوب المعامل الحدي لرأس المال إلى الناتج الكلي.

ومن خلال عملية البحث، وجدنا أن هناك تقدير للمعامل الحدي للناتج الكلي إلى رأس المال في دراسة للبنك الدولي وقد بلغ وفقاً لها 0.22 [World Bank, 2015]. وبالاعتماد على هذا المعامل وعمل سيناريوهين افتراضيين، الأول: أن ناتج موارد الاقتصاد الخفي وظف بالكامل في الاستثمار في الاقتصاد في اوجه الاستثمار المشروعة، والثاني: أن ناتج موارد الاقتصاد الخفي وظف منه نسبة 15.6% في الاستثمار في الأنشطة المشروعة في الاقتصاد وهذه النسبة هي تقدير البنك الدولي في ذات الدراسة لمعدل الاستثمار كنسبة من الناتج الكلي [World Bank, 2015]

ووفق السيناريو الأول، تقدر فرص النمو الاقتصادي المضاعة سنوياً بمقدار 6.2 نقطة مئوية أما وفق السيناريو الثاني فتقدر فرص الاقتصادي المضاعة سنوياً بنقطة مئوية واحدة.

رابعاً: فقدان موارد عامة للدولة وبالتالي حرمان المجتمع من فرص للإنفاق العام.

كما ذكرنا في المحور الأول أن أنشطة الاقتصاد الخفي المغطاة بالجرائم المالية لا تخضع للتحصيل الضريبي، ومن ثم تحرم الموازنة العامة للدولة من موارد عامة كان يمكن لها أن تغطي عجز الموازنة العامة أو أن تغطي أوجه إنفاق حكومي إضافية تعود على المجتمع والاقتصاد بالفائدة كالبنى التحتية ومرافق تقديم الخدمات العامة كالمرافق الصحية والتعليمية ودعم البحث العلمي.

ولتقدير تقريبي لحجم الموارد الضريبية المفقودة جراء الجرائم المالية والأنشطة غير المشروعة التي تغطيها، وبالاستناد إلى تقرير لمصلحة الجمارك للعام 2014 قدر نسبة الرسوم الجمركية إلى الإيرادات الضريبية بـ 16.4% وقدر نسبة الرسوم الجمركية إلى الناتج المحلي الإجمالي بـــ 1.2% [Yemen Customs Authority, 2014]. ومن خلال النسبة والتناسب نستطيع أن نشتق نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي بـــ 7.3% وبالتالي الإيرادات الضريبية والجمركية تمثل 8.2% من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المعروف بعد تراجع الانتاج النفطي ومآلات تراجع مخزونه، أن على الدولة أن تحرص على رفع الأهمية النسبية للموارد السيادية المتمثلة في الضرائب لتغطية أوجه الإنفاق العام. ولو اعتمدنا على النسبة المحتسبة ع في تقدير حجم الموارد الضريبية المفقودة وذلك بضربها في تقديرات ناتج أنشطة الاقتصاد الخفي المشار إليها سابقاً، فإننا نستطيع الوصول لتقديرات تقريبية لحجم الموارد الضريبية المفقودة خلال الفترة 2022-2028، كما هي واردة في الجدول رقم (9).

جدول (9):- تقديرات الموارد الضريبية المفقودة جراء أنشطة الاقتصاد الخفي والجرائم المالية التي تغطيها - في اليمن – للفترة 2022-2018

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
الموارد الضريبية المفقودة بسبب أنشطة الاقتصاد الخفي (بالمليون دولار)	502	509	470	448	547
عجز الموازنة العامة للدولة (بالمليون دولار)	1729	1970	1820	1541	942
نسبة الموارد الضريبية المفقودة من الاقتصاد الخفي إلى عجز الموازنة العامة (%)	29	26	26	29	58

المصدر:

- الموارد الضريبية المفقودة ونسبتها من العجز من احتساب الباحث وفق طريقة التقدير المشروحة أعلاه
- بالنسبة لعجز الموازنة العامة للدولة مأخوذة من دراسة للدين العام المحلي، [البنك المركزي اليمني، 2023]

وبالنظر إلى بيانات الجدول نجد أن الموارد الضريبية والمفقودة جراء الجرائم المالية وما تغطيه من أنشطة غير مشروعة تتراوح ما بين 448 إلى 547 مليون دولار، وتمثل هذه المبالغ ما نسبته 2.3% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي. كما تشكل تلك الموارد الضريبية المفقودة فرصة مضاعة لتغطية عجز الموازنة العامة للدولة وبنسبة تتراوح ما بين 26% إلى 58% من إجمالي العجز، وهو العجز المزمن والذي لتغطيته، قامت الحكومات السابقة باصدار اذون للخزانة وسندات حكومية، أي انها استعانت بالدين العام الذي تراكم حتى تجاوز نسبة الـ 100% من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الـ 1000% من الإيرادات العامة للدولة بحلول العام 2022 حيث بلغت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي ومن الإيرادات العامة 102% و 1089% على الترتيب [البنك المركزي اليمني، 2023]

خامساً: خلق حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي:-

تم استعراض الآثار السلبية المترتبة على الجرائم المالية وما تغطيه من أنشطة غير مشروعة على مقومات الاستقرار الاقتصادي، وذلك لما تخلقه من حالة تتسم بعدم التأكد وفقدان الثقة وارتفاع دراجة المخاطرة؛ هذا من جهة. ومن جهة أخرى تمت الإشارة إلى ما خلفته عمليات الإصدار الجديد لأوراق البنكنوت واستخدامها في شراء وسحب العملات الأجنبية المتاحة في السوق المحلية من تراجع للقوة الشرائية للعملة الوطنية وتراجع للدخول الحقيقية لأفراد المجتمع بشكل عام.

كما أن جرائم غسل الأموال تنطوي على عمليات تكفل خروج الأموال المتحصلة من الأنشطة غير المشروعة إلى خارج الوطن دون أن يتم رصد تلك الأموال أو ضبط مرتكبي الأنشطة غير المشروعة المدرة لها. وهذه العملية تنطوي على رفع للطلب على الدولار والعملات الأجنبية مقابل زيادة عرض الريال اليمني مما يؤدي إلى تراجع سعر صرف الريال مقابل العملات الأجنبية جنباً إلى جنب مع تراجع الاحتياطي من النقد الأجنبي. وفي جميع الأموال، تكون المحصلة فيما يتعلق بالاستقرار الاقتصادي هي زيادة الضغوط التضخمية وتراجع قيمة العملة الوطنية وقدرتها الشرائية وبالتالي تراجع الدخول الحقيقية لأفراد المجتمع.

وللوصول إلى تقديرات لمثل هذه التبعات، نستطيع أن نضع تصوراً أن فوراق سعر الصرف الريالين الجديد والقديم مقابل العملات الأجنبية، باعتبارها أثراً تضخمياً صافياً لعملية الإصدار الجديد واستخدامه في الإثراء غير المشروع عبر المضاربة به في أسواق صرف العملات. ففي آخر تحديثات لسعر صرف العملة الجديدة - التي يعتبرها بنك مركزي صنعاء غير قانونية - فقد بلغ سعر صرفها 1487 ريال منها مقابل الدولار الواحد بينما بقي سعر صرف الريال القديم بعرضه شبه الثابت في الاستقرار عند معدل صرف 528 ريال للدولار وذلك وفق اسعار الـ 25 من أكتوبر 2023. ولو أننا احتسبنا هذا الفارق في سعر الصرف فإنه يعني أن كل ريال دخل من المطبوعات الجديدة يفقد 66% من قيمته مقارنة بالريال القديم.

ولقد ارتفعت معدلات التضخم في السنوات التالية لقرار نقل البنك المركزي إلى عدن الذي أتخذ من الحكومة التابعة للتحالف. حيث وصل في العام 2018 إلى 48.3% وارتفع الرقم القياسي للأسعار من 280.03% عام 2017 إلى 520.38% عام 2021 وهو ما تم الإشارة إليه سابقاً. وبناءً عليه كان الأثر التضخمي التراكمي 85.8%.

وتقدر إحدى الدراسة معامل انحدار (تأثير) النمو في عرض النقود على التضخم بما يعادل 0.710209، أي أن هناك علاقة انحدار طردية بين معدل نمو عرض النقود ومعدل التضخم في الاقتصاد اليمني. ووفقاً لمعامل الانحدار المقدر تكون كل نقطة مئوية ارتفاع في عرض النقود تؤدي إلى معدل تضخم اضافي بقرابة 71% من النقطة المئوية الواحدة. كما أظهر تحليل الانحدار معنوية احصائية عالية لمعامل الانحدار. وبناءً على نتائجه أيضاً يكون النمو في عرض النقود مسؤولاً عن 27% من ظاهر التضخم [الريفي مشعل،2022].

ووفقاً لنتائج التحليل القياسي المشار إليها فإن نمو العرض النقدي التراكمي خلال الفترة من 2017 إلى 2020 والبالغ 58.7% سيكون مسؤولاً عن 41.7 نقطة مئوية من معدل التضخم التراكمي المتحقق خلال الفترة والبالغ 85.8% أي أنه المسؤول عما نسبته 49% من تضخم الفترة من 2017-2022 والباقي يعود لأسباب أخرى كنقص المعروض من السلع والخدمات و ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب إجراءات الحصار وآثار الحرب.

الخاتمة

يتبين من خلال البحث حجم الآثار الاقتصادية المترتبة على الجرائم المالية في اليمن. كما يقدم البحث شرحاً لآلية تأثير لجرائم المالية في الاقتصاد. وتظهر نتائج البحث أضراراً جسيمة تلحق بالاقتصاد الوطني جراء تفشي تلك الجرائم مما يستدعي وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الجرائم المالية والأنشطة غير المشروعة في الاقتصاد الوطني لتوضع قيد التنفيذ بما يخدم المصالح الاقتصادية العليا.

وفيما يلى استعراض لأهم النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة والتوصيات المساعدة على الحد من الجرائم المالية والأنشطة غير المشروعة المرتبطة بها و التقليل من آثارها السلبية على الاقتصاد.

أولاً:– النتائج:–

1. يتراوح ضحايا تجارة المخدرات بمختلف أنواعها ما بين 6.51% و 11.72% من إجمالي سكان الجمهورية من الفئة العمرية 15-64 و ذلك وفقاً لآلية التقدير على أساس بيانات الضبط الأمني للإتجار بالمخدرات بينما تبلغ النسبة بناء على التقديرات العالمية للإدمان عليها معدل متوسط 5.6% من سكان العالم.
2. يتعرض المدمنون للمخدرات لأضرار صحية عديدة وتصل تكلفة علاجهم إلى ما نسبته 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي أي 4 ريالات من كل 1000 ريال من الناتج وتتراوح تكلفة علاجهم السنوية خلال الفترة من 2018-2023 ما بين 77.04 إلى 94.2 مليون دولار.
3. يفقد عدد 778 إلى 881 شخصاً حياتهم سنوياً بسبب تعاطي المخدرات وبمعدل 4 وفيات من كل ألف حالة وفاة.
4. يبلغ الإنفاق الكلي السنوي على استهلاك المخدرات ما بين 153 مليون و 284 مليون دولار أي ما بين 82 مليار و 151 مليار ريال يمني أي ما نسبته ما بين 0.7% و 1.4% من الإنفاق الكلي على السلع والخدمات.
5. تصل نسبة الإنفاق الفردي على استهلاك المخدرات إلى متوسط دخل الفرد إلى ما بين 35% و43%.
6. تصل نسبة الانخفاض في انتاجية العمال جراء تعاطيهم للمخدرات إلى 0.9% من الناتج المحلي الإجمالي. أي تسعة دولارات من كل ألف دولار ناتج محلي.
7. يتراوح حجم الخسارة في انتاجية العامل المتعاطي للمخدرات سنوياً ما بين 102 و 207 دولار وهو ما يمثل كنسبة مئوية من انتاجية العامل المتعاطي ما بين 16% و 29%
8. وصلت خسائر ضحايا قضية نصب واحتيال واحدة كبرى في اليمن إلى 0.006 من الناتج المحلي الإجمالي. وبلغ متوسط نصيب الفرد الضحية من هذه الخسارة إلى 600,000 ريال أي ما يعادل 1,131 دولار وهو ما يتجاوز الدخل السنوي المتوسط للفرد في اليمن.
9. تتضاعف تقديرات خسائر ضحايا عمليات النصب والاحتيال اذا ما أخذنا في الاعتبار وجود جرائم نصب على نطاق اضيق تأخذ مكانها عبر الجرائم المالية وغسل الأموال وتحويل الأموال والصرافة وعبر وسائل التواصل الالكتروني والتجارة الالكترونية. ويتسع نطاقها في ظل ضعف الرقابة والأشراف على أنشطة تداول الأموال.
10. الإصدار النقدي الهائل للعملة الذي قام به البنك المركزي - فرع عدن تم استخدامه في شراء العملات الصعبة على حساب القدرة الشرائية للريال وتحولت العملية إلى نهب منظم للدخول الحقيقية لجميع أفراد المجتمع إلى ما يقارب النصف.
11. أقل حد لتقديرات الدخول المنهوبة من قبل المتاجرين بالمطبوعات الجديدة في أسواق الصرف ما يقارب 1.3 مليار دولار أمريكي.
12. يبلغ الاقتصاد الخفي الذي يضم الأنشطة غير المشروعة في اليمن ما نسبته 28.34%.
13. تعد أنشطة الاقتصاد الخفي فرصاً اقتصادية مضاعة كونها توظف جزءاً من الموارد الاقتصادية والمالية المحدود المتاحة للمجتمع. وهي الأنشطة التي تضمن الجرائم المالية استمرارها وتدفق عوائدها لمرتكبيها.
14. تتراوح الفرص الاقتصادية المضاعة جراء الأنشطة غير المشروعة للاقتصاد الخفي ما بين (5.458 و 6.674 مليار دولار) سنوياً
15. الفرص الاقتصادية المضاعة جراء الاقتصاد الخفي تمثل خسائر كبيرة على الاقتصاد تقترب من نسبة 30% من الناتج الكلي. حيث انها تشغل موارد مالية واقتصادية كان يمكن استغلالها في فرص انتاجية استهلاكية أو استثمارية أو في بنى تحتية أوفي التوسع والتحسين للخدمات العامة كالصحة والتعليم والبحث العلمي
16. تشكل الفرص الاقتصادية المضاعة جراء أنشطة الاقتصاد الخفي فقداناً لفرص نمو اقتصادي، اليمن بأمس الحاجة إليها.
17. لو خصص ناتج أنشطة الاقتصاد الخفي في العملية الاستثمارية داخل البلد فإن ذلك سيولد نمواً اقتصادياً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ما مقداره 6.2 نقطة مئوية سنوياً.

18. أما لو خصص ما نسبته 15.6% من ناتج الاقتصاد الخفي في الاستثمار في الاقتصاد الوطني لكان النمو الاقتصادي المضاف المتحقق سنوياً في حدود النقطة المئوية الواحدة.
19. أي أن فرص النمو الاقتصادي المضاعة جراء الجرائم المالية وما تموله وتؤمنه من أنشطة غير مشروعة تتراوح سنوياً ما بين 6.2 نقطة مئوية كأعلى تقدير ونقطة مئوية واحدة كأدنى تقدير.
20. تقدر الموارد الضريبية المفقودة بسبب أنشطة الاقتصاد الخفي والجرائم المالية المرتبطة به ما بين 448 و 509 مليون دولار أي ما نسبته بين 26% و 58% من عجز الموازنة العامة للدولة.
21. تؤثر جرائم استخدام المطبوعات النقدية الجديدة في المضاربة في أسواق الصرف والإثراء غير المشروع منها على الاستقرار الاقتصادي تأثيراً سلبياً بالغاً.
22. ويقدر الأثر التضخمي لتلك الجرائم حوالي 41.7 نقطة مئوية من معدل التضخم التراكمي المتحقق خلال الفترة 2017-2020 والبالغ 85.8% أي أنه مسؤول عما نسبته 49% من تضخم تلك الفترة والباقي يعود لأسباب أخرى كنقص المعروض من السلع والخدمات وارتفاع تكاليف مدخلات الانتاج بسبب إجراءات الحصار وآثار الحرب على اليمن.

التوصيات:-

بناء وتنفيذ استراتيجية وطنية لمكافحة جرائم الأموال بعناصرها الآتية:

1. بناء المنظومة القانونية اللازمة لمكافحة الجرائم المالية والحيلولة دون نفاذ مرتكبيها من العقاب
2. تبني الانظمة الالكترونية الكفؤة والمناسبة لتتبع جرائم الأموال واكتشافها وتقليل فرص انتقالها
3. تفعيل الدور الرقابي والإشرافي للجهات الحكومية ذات العلاقة على أنشطة تداول الأموال.
4. اخضاع أنشطة الصرافة للإشراف الشامل للبنك المركزي.
5. تفعيل الجانب الأمني والأجهزة الأمنية المختصة لمكافحة هذا النوع من الجرائم من خلال تدريب وتأهيل الكوادر الكفؤة لتأدية الدور الأمني اللازم.
6. تقييم الرقابة على الائتمان المصرفي من قبل البنك المركزي وبناء سياسة تنفيذية أكثر تطوراً لهذه الوظيفة.
7. نشر الوعي بمخاطر الجرائم المالية بين أوساط المواطنين وتعريفهم بقواعد التعامل التجاري والمالي الكفيلة بحمايتهم من التعرض لها وتقليل احتمال الوقوع في شراكها

قائمة المراجع:

المراجع بالعربية:

البنك المركزي اليمني (2023)، "الدين العام المحلي : الحلول والبدائل"، البنك المركزي – صنعاء

الريفي مشعل (2022)، "تقييم السياسة النقدية وانعكاساتها على مناخ الاستثمار في اليمن مع المقارنة بمرجعيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية"، المؤتمر الوطني للاستثمار,

الريفي مشعل (2023)، "وضع الإدارة العامة في الدولة اليمنية وانعكاس ذلك على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للبلد"، كلية التجارة و الاقتصاد، جامعة صنعاء

السبتي جريبي وموسى خشاشة (2018)، "الآثار الاقتصادية لانتشار ظاهرة المخدرات"، جامعة 8 ماي 1945 قالمة.

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (2022)، "تقرير 2021"، مكتب الأمم المتحدة فيينا

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (2023)، "تقرير 2022"، مكتب الأمم المتحدة فيينا

صحيفة 26 سبتمبر (2022)، "تفاصيل قصر السلطانة: أمر قضائي بالتحري عن الأموال المنهوبة والكشف عن 3 مليار لدى متهم واحد" تم التصفح في 24 أكتوبر 2023، http://www.26sep.net/index.php/local/34546-3-113

مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية (2020)، "النشرة الاقتصادية: الحرب من أجل السيطرة النقدية تدخل مرحلة جديدة خطيرة"، تم التصفح في 24 أكتوبر 2023، https://www.sana'a

وزارة التخطيط والتنمية (2021)، "التقرير الاقتصادي والاجتماعي 2021"، وزارة التخطيط والتنمية بالتعاون مع مكتب اليونسف.

References in English:

European Monitoring center for Drugs and Drug Addiction (2015, "Mortality among Drug Users in Europe: New and Old Challenges for Public Heath", Publications Office of the European Union, Luxembourg.

Medina Leandro and Schneider Friedrich (2018), "Shadow Economies Around the World: What Did We Learn Over the Last 20 Years", IMF Working Paper.

International Labour Organization (2015), 'Yemen Labour Force Survey 2013-14', International Labour Organization Publications.

Sorge T. Justin and Others (2019), "Estimation of the Impacts of Substance Use on Workplace Productivity: A Hybrid Human Capital and Prevalence-Based Approach Applied to Canada" The Canadian Public Health Association

Will Kenton (2022), "Underground Economy: Definition, Statistics, Trends and Examples" Accessed on October 19, 2023, https://www.investopedia.com /terms/u/underground-economy.asp

World Bank (2015), "The Republic of Yemen Unlocking the potential Economic Growth: A Country Memorandum" World bank, Middle Eeast and North Africa Region.

Accessed on September 10, 2023, www.transparency.org/en/cpi/2022

Accessed on October 22, 2023, https://sawt-alamal.net/2023/07/17

Accessed on October 22, 2023, https://www.emro.who.intl/ar/health- topics/substance-abuse/index.htm

Accessed on October 22, https://www.worldlifeexpectancy.com/yemen-drug-use

Accessed on 23 October, 2023, https://publications.parliament.uk/pa/Id199798/Idselect/Idsection/151/15108.htm

Accessed on 23 October, 2023, https://www.theglobaleconomy.com/yemen/Death-rate/

Accessed on 24 October, 2023, https://www.alaraby.uk/society

Accessed on 24 October, 2023, https://www.macrotrends.net/countries/CAN/canada/gdp-domestice-product_

Accessed on 24 October, 2023, https://www.yemen-nic.info/news/detail.php?ID=73336